



تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31

أولاً: تكوين لجنة المراجعة:

لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة تشكلت بقرار من الجمعية العمومية العادية للشركة الوطنية للبناء و التسويق وتختص بمراقبة أعمال المجموعة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير و القوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين للشركة الوطنية للبناء و التسويق وشركتها التابعة، وهي إحدى لجان مجلس إدارة الشركة الوطنية للبناء و التسويق و تتألف لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية والقانونية.

ثانياً: مهام لجنة المراجعة:

تعمل اللجنة على مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤوليته نحو مراقبة التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية، والأشراف على عمل المراجعين، ومراجعة البيانات المالية الأولية و السنوية، ومراجعة السياسة المحاسبية المطبقة والتأكد من امتثال الشركة للمتطلبات واللوائح المعمول بها، تتواصل اللجنة بانتظام وبشكل مباشر مع مدير قسم المراجعة الداخلية للاطلاع على سير الأعمال وآخر المستجدات المتعلقة بنشاطات المراجعة الداخلية.

ثالثاً: ملخص لأهم أعمال لجنة المراجعة التي قامت بها خلال عام 2025:

عقدت لجنة المراجعة للشركة (4) اجتماعات خلال العام المالي 2025 م. وتجدون في نهاية هذا التقرير جدولاً يتضمن قائمة تلك الاجتماعات والأعضاء الحاضرين لكل اجتماع، وقد تركزت أعمال اللجنة فيما يلي:

- تم مناقشة القوائم المالية الأولية الموحدة للشركة والإفرادية لشركاتها التابعة النصف سنوية "النصف الأول و الثاني " من العام المالي 2025 والتوصية فيها للموافقة من مجلس الإدارة.
- تم مناقشة القوائم المالية الموحدة للشركة والإفرادية لشركاتها التابعة للسنة المالية في 2025/12/31 م والتوصية فيها للموافقة من مجلس الإدارة.
- تم عقد اجتماعات مشتركة مع الإدارة التنفيذية للمالية ومع مدقي حساباتنا السادة/ شركة ديلويت & توش للمجموعة لمناقشة القوائم المالية المشار إليها سابقاً والتأكد من أنه قد تم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مراجعة الأمور الرئيسية للمراجعة والتقديرات المحاسبية للمسائل الجوهرية.
- تم التحقق من استقلالية عمل مراجع الحسابات وموضوعيته وعدالته، ومدى فعالية أعمال المراجعة.
- تم الاطلاع على خطاب تمثيل الإدارة المقدم لمراجع الحسابات حول مسؤوليات الإدارة تجاه اعداد القوائم المالية والرقابة الداخلية.
- تم الاطلاع على المعاملات التي تمت مع الاطراف ذات العلاقة ورفع التوصية بها إلى مجلس الإدارة لأخذ موافقة الجمعية العامة.
- تم مراجعة عروض الأسعار المقدمة من مكاتب مراجعي الحسابات الخارجيين ورفع توصية فيها لمجلس الإدارة بناء على وملاءمتها من الناحية المالية والفنية.
- تم تقييم أداء مدير المراجعة الداخلي والتحقق من استقلاليته الكاملة بشكل دوري.
- اطلعت اللجنة على نتائج التقييم الشامل لنظام الرقابة الداخلية بالشركة، والذي تم تنفيذه استناداً إلى إطار COSO المعتمد دولياً، وذلك بهدف قياس مدى فاعلية عناصر الرقابة الداخلية وتعزيز كفاءة البيئة الرقابية. وقد أظهر التقييم وجود فرص لتعزيز بعض الجوانب التنظيمية والإجرائية، لاسيما ما يتعلق بتحديث السياسات والإجراءات، وتطوير الأنظمة التقنية الداعمة، وتعزيز وضوح توزيع الأدوار والمسؤوليات بما يدعم مبدأ الفصل بين المهام.



- كما استعرضت اللجنة التقارير الرقابية الدورية المرفوعة إليها خلال العام، والتي تناولت تقييم وضع المخاطر ومستوى الالتزام بتطبيق الضوابط المعتمدة عبر الإدارات المختلفة، حيث تفاعل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مع تلك التقارير من خلال طلب خطط تطويرية ومتابعة التنفيذ وفق الأطر التنظيمية المعتمدة. وأكدت اللجنة أهمية الاستمرار في استكمال المبادرات التطويرية الجارية، ووضع آليات متابعة دورية لقياس التحسن في فعالية الضوابط الرقابية، بما يساهم في تعزيز منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر بالشركة. تم إبلاغ مجلس الإدارة بشكل دوري عن أعمال لجنة المراجعة من خلال مشاركة محاضر اجتماعاتها وتوصياتها معها.
- تابعت اللجنة مستوى التقدم في تنفيذ خطة المراجعة الداخلية المعتمدة لعام 2025، حيث تم تنفيذ عدد من المهام المخططة خلال العام، مع إعادة جدولة بعض المهام الأخرى لتتماشى مع المستجدات التشغيلية وتعزيز جودة التنفيذ. وقد اطمأنت اللجنة إلى وجود خطة عمل لاستكمال الأعمال المتبقية ضمن الإطار الزمني المحدد.
- استعرضت اللجنة تقرير متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن تقارير المراجعة الداخلية، حيث تم استكمال الغالبية العظمى من الملاحظات، فيما يجري العمل على استكمال عدد محدود من الملاحظات ذات الطبيعة التطويرية المرتبطة بالأنظمة التقنية، وذلك ضمن خطط تحسين معتمدة.
- وفي إطار تعزيز منظومة إدارة المخاطر بالشركة، وجهت لجنة المراجعة الإدارة التنفيذية إلى تأسيس إدارة المخاطر المؤسسية وتطوير إطار عمل متكامل لإدارة المخاطر، ويجري حاليًا تنفيذ خطة تطويرية شاملة تتضمن الإجراءات والمبادرات اللازمة لتأسيس الإدارة واستكمال متطلبات البنية التنظيمية والتشغيلية ذات الصلة.
- كما تابعت اللجنة التقدم المحرز في المشروع الجاري تنفيذه بالتعاون مع استشاري خارجي، والذي يشمل إعداد الإطار التنظيمي وسجل المخاطر المؤسسي وفق خطة عمل مرحلية، وأكدت اللجنة أهمية استكمال المشروع وعرض مخرجاته لاعتمادها.
- وإلى حين استكمال تأسيس إدارة المخاطر المؤسسية، تابعت اللجنة بشكل دوري المخاطر المالية ومخاطر السيولة استنادًا إلى التقارير المالية وتقارير المراجع الخارجي، وذلك للتأكد من سلامة المركز المالي للشركة وكفاية إدارة تلك المخاطر، فيما يجري حاليًا استكمال أعمال حصر وتقييم المخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام وغيرها من المخاطر المؤسسية الأخرى ضمن إطار مشروع إدارة المخاطر الجاري تطويره.
- فضلًا عن المسؤوليات المذكورة أعلاه، تأخذ لجنة المراجعة على عاتقها تنفيذ أي مهام أخرى يوكلها إليها مجلس إدارة الشركة وتقدم للمجلس التقارير والتوصيات عما قامت به في هذا الشأن، بالإضافة إلى رفع ما تراه من مسائل ضرورية إلى مجلس إدارة الشركة من أجل اتخاذ إجراء بشأنها، وبالتالي لم يطلب مجلس الإدارة من لجنة المراجعة للقيام بأي أعمال أو مهام أخرى خلال عام 2025.



نود الإفادة بأنه قد طرأت تغييرات على تشكيل لجنة المراجعة خلال الفترة محل التقرير، حيث تقدم الأستاذ/ عبدالله الحربي – المحاسب القانوني وعضو لجنة المراجعة السابق بالشركة الوطنية للبناء والتسويق باستقالته في شهر ديسمبر 2024 لظروف شخصية. وبناءً عليه، تم تعيين الأستاذ/ صالح المحاسن عضوًا بلجنة المراجعة اعتبارًا من يناير 2025. كما تقدم الأستاذ/ أسامة السديس باستقالته من رئاسة لجنة المراجعة لظروف شخصية، وتم تعيين الأستاذ/ محمد السماري عضوًا بلجنة المراجعة في يونيو 2025.

وفي الاجتماع الثاني للجنة المنعقد في شهر يونيو 2025، تم التصويت بالإجماع على تولي الأستاذ/ صالح المحاسن رئاسة لجنة المراجعة. وقد حضر الأستاذ/ صالح المحاسن عدد (4) اجتماعات من اجتماعات اللجنة المنعقدة خلال عام 2025، فيما حضر الأستاذ/ محمد السماري عدد (3) اجتماعات فقط منذ تاريخ تعيينه. وتجدر الإشارة إلى أن نسب الحضور الواردة في الجدول تعكس هذه التغييرات في تشكيل اللجنة خلال الفترة محل التقرير

وتجدر الإشارة إلى أن نسب الحضور الواردة في الجدول تعكس هذه التغييرات في تشكيل اللجنة خلال الفترة محل التقرير.

الاجتماعات	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	مجموع الحضور	%
أسامة السديس -رئيس اللجنة السابق	√	X	X	X	1	%25
صالح المحاسن -رئيس اللجنة	عضو	رئيس	رئيس	رئيس	4	%100
احمد سكر – عضو لجنة	√	√	√	√	4	%100
محمد السماري – عضو لجنة	X	√	√	√	3	%75

رابعاً: رأي وتوصيات لجنة المراجعة:

بناءً على ما تم عرضه على اللجنة من تقارير دورية، ونتائج أعمال المراجعة الداخلية، وتقارير المراجع الخارجي، ومتابعة تنفيذ التوصيات والإجراءات التطويرية خلال عام 2025، ترى لجنة المراجعة أن نظم الرقابة الداخلية ونظم الرقابة المالية وإدارة المخاطر المطبقة بالشركة تتسم بصورة عامة بالكفاية والفعالية، وتوفر درجة معقولة من التأكيد بشأن سلامة وموثوقية التقارير المالية، وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية، والالتزام بالأنظمة والتعليمات والسياسات المعتمدة.

كما تشير اللجنة إلى استمرار تنفيذ عدد من المبادرات التطويرية الهادفة إلى تعزيز كفاءة وفاعلية منظومة الرقابة الداخلية و الرقابة المالية وإدارة المخاطر من خلال توصية الإدارة التنفيذية باتخاذ عدد من الإجراءات التطويرية لتعزيز كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية و نظم الرقابة المالية وإدارة المخاطر ، وذلك على النحو التالي:

1. الإسراع في تحديث السياسات والإجراءات وتوحيدها على مستوى الشركة، بما يضمن توافقها مع الأنظمة المعمول بها واعتمادها من الجهات المختصة.
2. استكمال بناء مصفوفات الصلاحيات المالية والإدارية لكافة الإدارات، بما يعزز وضوح المسؤوليات ويدعم الحوكمة المؤسسية.
3. تفعيل نظام ERP متكامل يدعم العمليات التشغيلية والمالية ويعزز دقة التقارير الرقابية.
4. تطبيق برامج تدريب مكثفة في مجال الرقابة وإدارة المخاطر للموظفين المعنيين، دعمًا لرفع مستوى الوعي والالتزام بالضوابط.
5. وضع خطة متابعة دورية لقياس فعالية الضوابط الرقابية والعمل على تحسينها بشكل مستمر.



6. تطوير إطار إدارة المخاطر المؤسسية بالتنسيق مع الاستشاري الخارجي، بما يضمن التكامل مع إطار COSO وتعزيز منظومة الحوكمة بالشركة.

وتؤكد اللجنة أن نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر بطبيعتها لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا، إلا أن نتائج أعمال المراجعة والتقارير المعروضة على اللجنة لم تُظهر وجود قصور أو ملاحظات جوهرية تؤثر تأثيرًا جوهريًا على كفاية وفعالية تلك النظم أو على عدالة عرض القوائم المالية وسلامة البيئة الرقابية بالشركة، مع توصية اللجنة بمواصلة التطوير والتحسين المستمر لتعزيز كفاءة الأنظمة والضوابط المعمول بها.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس لجنة المراجعة

صالح المحاسن

30/03/2026